العلمانية

في السياق العربي ـ الإسلامي (٣)

العلمانية... ولماذا يكون فيها حلٌّ لمشكلات المصريين؟!

عاصم الدسوقي

الحديث عن العلمانية والفكر العلماني في مصر حديثٌ قديمٌ يتجدّد دومًا مع انفجار أزماتٍ طائفية ـ دينية، أو نشوبِ صراعٍ سياسي حول سلطة الحكم. ويستمرّ الجدلُ لبعض الوقت، ثمّ يعود الجميعُ إلى حالةٍ من السكون أملاً في حدوث التغيير بطريقة أو بأخرى

وكان المصريون قد تعرّفوا إلى «العلمانية» مع بداية اتّصالهم بالغرب الأوروبي زمنَ الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١)؛ ثم مع سياسة البعثات الدراسية زمنَ محمد علي باشا (أُرسلتْ أولُ بعثة إلى فرنسا عامَ ١٨٢٦)؛ ومع المؤسّسات التعليمية الغربية التي بدأتْ تعمل في مصر بشكل مكثّف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفَتحت أبوابَها لأبناء المصريين فدخلها المسلمون والأقباطُ واليهودُ على السواء

ولمّا كانت الفكرةُ قد وردتْ من الغرب الأوروبي على ذلك النحو، ولمّا كانت الحكومةُ في مصر حكومةً إسلاميةً بالمعنى الاصطلاحي منذ «الفتح الإسلامي،» فقد وَقَفَ علماءُ الإسلام من العلمانية موقفًا معاديًا، وقالوا إنّها نشأتْ في أوروبا للفصل بين الكنيسة والدولة وتحريرِ الحكم السياسي من سيطرة رجال الكنيسة، في حين أنّ الإسلام (كما أكّدوا) «لا يَعْرف الكهنوتَ،» فضلاً عن أنّه «دينٌ ودولة.» ومن ثم انتهوا إلى أنّ العلمانية ضدُّ الإسلام، وأنها لا تَصلح للمجتمع المصري.

فما هي حقيقةُ العلمانية؟

هذا يَفْرض علينا شرحَ المصطلح في أصوله اللغوية والتاريخية، ببساطة ومن دون تعقيد، حتى نتبيّن الصوابَ من الخطإ. والحال أنّ العلمانية هي ما يتعلّق بالدنيا ولا ينتمي إلى الدين ولا إلى تعاليم الدين فنقول مثلاً «مَحاكم علمانية»؛ وفي المسيحية نقول «قسّيس علماني،» أيْ مسؤول عن رعاية الشؤون الإدارية للأبرشية ولا علاقةَ له بممارسة الطقوس الدينية (**موسوعة وبستر** الإنجليزية، طبعة ١٩٩٤). والعلمانية هي «الزمانية،» وهذه مذهبٌ يقول بكفاية العلم البشري للرقيّ الإنساني (**قاموس النهضة** لإسماعيل مظهر). وفي **المعجم الوسيط** (الطبعة الأولى ١٩٦٠) «العلماني خلافُ الديني أوَ الكهنوتي، والصفة من العَلْم (بفتح العين وسكونِ اللام)،» أيْ نسبةً إلى العالَم والدُّنيا، بعيدًا عن الدين

والخلاصة أنّ المعجمات اللغوية والموسوعات العلمية تُجْمع على أنّ العلمانية أمرٌ يتعلّق بشؤون الدنيا ولا يتعلّق بالدين. وبعبارة أخرى، فإنّ الدولة العلمانية تستقي تشريعاتِها القانونيةَ التي تنظّم العلاقةَ بين المواطنين أنفسِهم، وبينهم وبين الحكومة، على أساس طبيعة **الواقع المباشر** الذي يعيش فيه الناسُ، من دون مرجعية دينية.

ولكنْ، لماذا نَحَتَ الأوروبيون هذا المصطلح؟

يرتبط هذا الأمرُ بالتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي حدث في أوروبا، ولاسيما في فرنسا منذ منتصف القرن الثامن عشر، عندما تبلورتْ طبقةٌ جديدةٌ في المجتمع عُرِفتْ بـ «البورجوازية» امتلكتْ رأسَ المال التجاري والصناعي لكنها لم تشترك في الحكم لأنّ الملوكَ لم يَسمحوا لغيرهم بالمشاركة في الحكم الذي يرثونه عن الآباء، ولأنهم استندوا إلى مقولة إنّ الملوك مفوَّضون من الله في الحكم (ومن هنا دورُ الكنيسة في تتويجهم على العرش) فكانت ثورةُ البورجوازية في فرنسا (١٤ يوليو ١٧٨٩) التي أطاحت بالنظام الملكي، وبدأ حكمُ البورجوازية.

في أثناء ذلك الصراع بين البورجوازية وحُكْم الملوك الإقطاعيين خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشَر، تبلورتْ ثلاثةُ مصطلحات، كلٌّ منها يرتبط بالآخر ويدلّ عليه.

ـ التنوير، أي النظرة العقلية والسببية إلى الأمور من دون مرجعيةِ الأحكام الدينية، وأن يكون «الإنسانُ جريئًا في إعمال عقله،» وذلك بحسب صياغة الفيلسوف كانط في مقال: «جواب عن سؤال ماالتنوير؟»

ـ الليبرالية، أيْ تحريرُ النشاط الاقتصادي والاجتماعي من هيمنة الدولة والكنيسة. وتعود جذورُ الليبرالية إلى العام ١٦٨٨ أثناءَ الثورة الإنجليزية التي أرست التسامحَ الديني، واستُخدمتْ كاصطلاحٍ لأول مرةٍ في العام ١٨١٠.

العلمانية... ولماذا يكون فيها حل لمشكلات المصريين؟!

ـ العلمانية، وتقوم على نفي المطْلق في التفكير لصالح النسبية تجنّبًا للوقوع في شرك الدوجماطيقية كما تعني فصلَ **مؤسّسة** الدين عن الحكم والإدارة، لا نفيَ الدين من الحياة وللتدليل على أهمية هذا الفصل يكفي أن نقول إنّ المواطن في فرنسا قبل الثورة الفرنسية كان الكاثوليكيَّ فقط، ولا مكانَ للبروتستانتي أو لليهودي؛ وهذا يفسّر لنا أيضًا شعارَ «الحرية والإخاء والمساواة» الذي رفعتْه الثورةُ الفرنسيةُ لتتخطّى الحواجزَ المذهبيةَ والدينيةَ والعرقية.

وفي إطار تلك الثلاثية سارت المجتمعاتُ الأوروبية في وئامٍ مفترَضٍ بين المواطنين: تَجمعهم المصالحُ المشتركة، ويَحْكم بينهم قانونٌ وضعي، ولا تفرّقهم المذاهبُ الدينية. وفي المجتمعات الاشتراكية نفسِها، زمنَ الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، لم تُغلَق المعابدُ والكنائسُ والمساجد، ولم تتحوّلْ إلى متاحف كما زعم أعداءُ التجربة الاشتراكية، بل ظلت قائمةً للصلاة وممارسةِ كافة الطقوس الدينية من التعميد إلى الوفاة. لكنّ القانونَ الحاكمَ للبشر مستمدّ من أصولٍ غيرِ دينية. ويكفي أن نعرف أنّ بابا الفاتيكان الكاثوليكي بول الثاني جاء من بولندا الشيوعية، وهذا يعني أنّه كان في أوروبا الشرقية كنائسُ ورجالُ دينٍ وإكليروس يمارسون الطقوس.

والآن، كيف نُقلت العلمانيةُ إلى بلادنا؟

منذ أَطلّ المثقفون المصريون على الغرب الأوروبي أعجبتْهم الحياةُ الاجتماعيةُ والسياسيةُ التي شاهدوها، فأخذوا يبحثون عن مفاتيح التطور الذي أحاط بتلك المجتمعات، فوجدوها في ثلاثية «التنوير والليبرالية والعَلمانية» كما قرأوها في المراجع وكما عاشوها في واقع الحياة. ومن هنا وَجَدوا أنّ الإمساك بهذه المفاتيح يؤدّي إلى تطوّر مجتمعهم بالقدْر الذي تطورتْ إليه المجتمعاتُ الأوروبية. لكنّ هؤلاء المثقفين انقسَموا فيما بينهم حول فهم العلمانية، ومدى ملاءمتها للمجتمع المصري.

فعلماءُ الدين مِنْ بينهم أعجبتْهم العلمانيةُ كما لمسوها في واقع الحياة، ولكنْ لم يُعجبْهم إطلاقُ العنان لحرية التفكير العقلي ولعلّ الشيخ رفاعة الطهطاوي يمثّل هذا التيار، رغم أهمية دَوره في نقلِ كثيرٍ من معارف الغرب وعلومه إلى مصر. ذلك أنه بعد أن قرأ **روح القوانين** لشارل مونتسكيو، و**العقد الاجتماعي** لجان جاك روسّو، و**معجم الفلسفة** لڤولتير، حذّر القارئَ المصريَّ في كتابه **تخليص الإبريز في تلخيص باريز** (١٨٣٤) من قراءة هذه الكتب لأنّ «للفرنساوية بها حشاواتٍ ضلاليةً مخالفةً لسائر الكتب المقدّسة،» رغم أنه أبدى إعجابًا خفيّاً بتحليلهم العقلي للأمور بقوله « . ويقيمون على ذلك أدلّةً يَعْسر على الإنسان ردُّها » وربما لم يكن الطهطاوي يجرؤ على الإفصاح عن إعجابه صراحةً، مخافةَ سطوة المناخ القائم آنذاك لكنه في كتابه **مناهج الآداب العصرية** يبشّر بفكرة التسامح الديني وغير الديني على أساس الأخوّة في الوطن.

أما **المثقفون المدنيون** المصريون (المسلمون والمسيحيون) فقد تلقّفوا العلمانيةَ بإعجابٍ متناهٍ، ووجَدوا فيها الخلاصَ من مشكلات التفرقة الدينية وعدم المساواة بين أبناء الوطن الواحد ومن هؤلاء، على سبيل المثال، مَيخائيل عبد السيّد الذي كتب في صحيفة **الوطن** (١٨٨٨/١١/١٤) يقول «إنّ البلاد المرتاحة من آفة التعصّب هي المرتقيةُ إلى المجد والسعد، وبالعكس من ذلك، فإنّ البلادَ المتمكّنَ منها هذا الداءُ هي المنحطّةُ إلى حضيض التأخر والنذالة » وأما الشيخ علي يوسف، فقد رفض، رغم ثقافته الأزهرية، اعتبارَ الدين من مقوّمات الوطن الواحد لأنّ ما يَجمع أبناءَ الوطن الواحد هو الحياةُ الاقتصاديةُ المشتركة (**المؤيّد**، من ١٨٨٩إلى ١٨٩٣) وشدّد على الروابط المشتركة بين الأقباط والمسلمين قائلاً «إنّ المسلمين المصريين ليسوا في الحقيقة إلاّ أقباطًا اتّخذوا الإسلامَ دينًا لهم» (**المؤيّد**، ١٨٩٤/٣/١٣، ١٨٩٥/٢/٢١). وهو حين أسّس حزبَ إصلاح المبادئ الدستورية، نصّ في برنامجه على «أنّه لا يجوز للحزب خلطُ الدين بالسياسة ترويجًا لها» (**المؤيّد**، ١٩٠٧/٢/٩) ويؤكّد أحمد لطفي السيّد المعاني نفسَها بقوله: «إنّ الدين ليس بكافٍ وحده ليَجمع بين الأمم، إذ لا يَجمع بين الناس سوى المنافع، ووحدةُ الاعتقاد الديني ليست كافيةً لإقامة وحدة التضامن

نعيش في مصر تحت سقف علماني ولكن من دون إعلان... غير أنّ المشكلة تبدو في وجود أفراد يمارسون التفرقة الدينية متى سنحت لهم الفرصة، وخاصة إذا كانوا في موقع اتّخاذ القرار.

الوطني» (**المؤيّد**، ١٨٩٢/٢/١) ثم يأتي أخنوخ فانوس ويقول «إنّ الدين مرجعُه إلى يقينِ صاحبه. . كان للناس اختيارًا، ونَتَجَ من ذلك أنْ صار الوطنُ الواحدُ جامعًا لجامعات [أي روابط] دينية متخالفة متضادّة. ولذا لا يصحّ أن تتولّى تلك الجامعاتُ الدينيةُ سياسةَ الوطن أو تنفرد إحداها بسياسته تغلُّبًا؛ وإنّ مَن يُجيزُ هذا لوطنه لا يريد له إلاّ حربًا داخليةً!» (**مصر**، ١٨٩٦/٢/٢٢) ويَلفت مصطفى كامل نظرَ المصريين إلى لعبة الإنجليز في التفرقة الدينية ويقول: «هناك ألفُ دليلٍ تاريخي على أنّ القسم الأكبر من مسلمي مصر مصريون من نسل الفراعنة الأولين، واعتناقُ الدين الإسلامي لا يغيِّر من الدم المصري أو الجنسية المصرية» (**المؤيّد**، ١٨٩٧/٦/٩).

ورغم هذا التقدّم في التفكير والتبشير بالعلمانية طريقًا إلى المساواة والعدالة، إلاّ أنه عندما وُضع دستورُ ١٩٢٣ نُصّ فيه على أنّ «الإسلامَ دينُ الدولة» (مادة ١٤٩)، فنشأتْ بذلك حجّةٌ دستوريةٌ للتيار الإسلامي المتشدّد في المناداة بالدولة الإسلامية ورفع شعار «الإسلام دينٌ ودولةٌ.» وقد شَدَّ من أزر هذا التيار قيامُ كمال أتاتورك في تركيا بإلغاء نظام الخلافة سنةَ ١٩٢٤، وتطلُّعُ الملك فؤاد إلى المنصب. ولهذا كانت صدمةً كبرى ومشكلةً عظمى عندما كَتب الشيخ علي عبد الرازق مهاجمًا الحكومةَ الإسلاميةَ في كتابه **الإسلام وأصول الحكم** (١٩٢٥) قائلاً: «إنّ الاسلام رسالةٌ لا حُكم ودينٌ لا دولة.» ثم تلا ذلك تشكيلُ «جمعية الشبّان المسلمين» (١٩٢٧) و«جماعة الإخوان المسلمين» (١٩٢٨) بل إنّ أحمد حسين، الذي كوّن جمعيةَ «مصر الفتاة» عامَ ١٩٣٣، سبح مع الموجة الإسلامية منذ أواخر سنة ١٩٣٧، وقام بتغيير اسم الجمعية المذكورة إلى «الحزب الوطني الإسلامي» (١٩٤٠)، داعيًا إلى الخلافة الإسلامية، ومطالبًا بتعديل كافة التشريعات على مقتضى الشريعة الإسلامية، فكان أن خرج الأقباطُ من الجمعية. ولذا كان من الطبيعي أن يتبلور في مطلع الأربعينيات تيارُ «الأمة القبطية» بقيادة صحيفة **مصر** التي أخذتْ تطالب بالحكم الذاتي للأقباط.

ولمّا قامت ثورةُ يوليو ١٩٥٢، وفي إطار تحقيق التماسك الوطنيَ من مختلف الزوايا، أُلغيت المحاكمُ الشرعية واكتُفي بالمحاكم العامة (١٩٥٥). كما جرى إلغاءُ كثير من المدارس التبشيرية والأجنبية، وإخضاعُ الباقي لرقابة الدولة، وتحقيقُ تكافؤ الفرص في التعليم، وإلحاقُ الخرّيجين بالعمل في الحكومة والقطاع العامّ. علاوةً على ذلك، تمت ترقيةُ العاملين بالأقدمية المطلقة، فيما عدا الوظائف العليا التي يكون شغلُها بالاختيار من بين الأكفاء، لكنّ المسألة تحوّلتْ على يد بعض المتشدّدين إلى إبعاد الأقباط عن تلك الوظائف العليا عملاً بمبدإ «لا ولايةَ لغير المسلم على المسلم» ـ وكذا المرأة

وزادت الأوضاعُ سوءًا تحت حكم السادات، الذي شَقَّ صفوفَ الأمة بشعار «دولة العلم والإيمان،» وبإضافة نصٍّ إلى الدستور يقضي بأن تكون الشريعةُ الإسلاميةُ المصدرَ الأساسَ للتشريع (أبريل ١٩٧٣) ـ وهي أمور قادت إلى أحداث «الزاوية الحمراء» (يونية ١٩٨١). وزاد الطينَ بلّةً قولُه إنه حاكمٌ مسلمٌ لدولة إسلامية وتغلغلتْ في عهده العناصرُ المتشددةُ في الإذاعة والتليفزيون والصحافة، واخترقت النقاباتِ المهنيةَ وأنديةَ أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والاتحادات الطلابية لتدفعها في طريق التعصّب والطائفية. وتحوّلتْ حريةُ الرأي النسبية إلى حريةِ طعنٍ في الأديان، وإلى الدعوة إلى أسلمة العلوم، وإلى فرضِ مقرّرٍ عامٍّ عن الثقافة الإسلامية على جميع طلاّب الجامعة من دون تمييز. كما بدأ أولئك العناصرُ بتسفيه العلمانية، ودمغِ مَن ينادي بها بالكفر والإلحاد، بدعوى أنها نتاجُ لمجتمعات الغرب الكافر... مع أنّهم يَسْتخدمون في حياتهم كلَّ منتجات هذا الغرب، ويَقْبلون بالنظام الرأسمالي مع أنه تجربة غربية، ويتعاطون الأدويةَ الغربيةَ للشفاء من المرض.

وعندما اضطُرّتِ القيادةُ السياسيةُ في العام ٢٠٠٥ ثم في العام ٢٠٠٧ إلى تعديل الدستور تلبيةً لدعوة الإصلاح والديموقراطية، وتحرّكتْ جمعياتُ حقوق الإنسان تطالب بإلغاء المادة التي تنصّ على مرجعية الشريعة الإسلامية وبإحلالِ مادةٍ تنصّ على حقوق المُواطَنة، انتفضت العناصرُ الإسلاميةُ المتشدِّدة وتوعّدتْ

العلمانية... ولماذا يكون فيها حل لمشكلات المصريين؟!

بالويلِ والثبورِ وعظائمِ الأمور. وأمام الابتزاز والوعيد انتهى الأمرُ بالنصّ على مرجعية الشريعة الإسلامية وعلى حقوق المُواطنة في آن واحد، وفي مادتين منفصلتين. فأصبح لكلّ طرفٍ حجّةٌ في مطالبة الدولة بتطبيق الدستور تحقيقًا لأهدافه .. وهكذا رحنا ندور في حلقة مفرغة!

والحقيقة أنه عندما نتأمّل في واقع الحياة في مصر نجد أننا نعيش تحت سقفٍ علماني . ولكنْ من دون إعلان. فليس في القوانين التي تَحْكم علاقاتِ المصريين جنائياً ومدنياً وإدارياً مرجعيةٌ دينيةٌ، فيما عدا قانون الأحوال الشخصية في الزواج والطلاق والميراث ـ وهي أمورٌ شخصيةٌ كما يدلّ اسمُها. بل إنّ الأقباط أنفسَهم يَقْبلون بقانون الميراث الذي «يُعْطي للذَّكَرِ مثلُ حظّ الأُنثيَيْن» لأنّ هذا التفوق في صالح الرجل المسيحي، ولذلك لم يَعْترض عليه بدعوى أنه مستمدّ من الشريعة الإسلامية ثم إنّ الفتاوى الشرعية تتناول هي أيضًا أمورًا شخصيةً تخصّ السائلين، ولا تحتاج إلى فتوى لولا الشعورُ بثقل الهموم وبالتالي لم تعد هناك أهميةٌ في نصّ الدستور على الشريعة الإسلامية.

ومع ذلك، فإنّ المشكلة تبدو في وجود أفراد يمارسون التفرقةَ الدينيةَ متى سنحتْ لهم الفرصة، وبخاصةٍ إذا كانوا في موقع اتّخاذ القرار في أية وزارة أو إدارة أو مؤسسة، ولا يبالون بالقوانين التي لا تحتوي نصوصًا بالتمييز بين أبناء الأمة على أساس الدين أو العِرق. وأولئك الأفراد يُمْكن تحجيمُهم إذا ما تمّ تكوينُ لجانِ مراقبةٍ شعبية في كلّ الأماكن تكون مهمّتها دقّ جرس الإنذار بوجود شُبْهةٍ طائفيةٍ في مكانٍ ما، فتسرعُ الأجهزةُ المعنيةُ إلى التدخّل لإعمال القانون، وبالتدريج يختفي مثلُ هذا السلوك وتستقيم أمور الوطن.

إذن، لماذا تخشى الدولةُ إعلانَ علمانيتها؟ ولماذا يصرّ المتشدّدون الإسلاميون على معاداة العلمانية، وعلى الإعلان الدائم أنّ مصر بلدٌ إسلامي لا مكانَ فيه لغير المسلمين إلاّ باعتبارهم أهلَ ذمّة ؟

أما الدولة، فلأنها تَعْمل على مداراة التيّار الإسلامي. وأما المتشدِّدون الإسلاميون فلأنهم يستمدّون مكانتَهم في المجتمع من التكلّم باسم الدين: فإذا أصبحت الدولةُ علمانيةَ الطابع لم يعد لهؤلاء أيُّ دور، وينعدم الاحتفاءُ بهم، ولهذا فإنهم يتمسّكون بالهجوم على العلمانية وعلى مَن ينادي بها حتى يظلّوا على مقاعد الإفتاء وأمام الميكروفونات ويتصدّروا الصحف

إنّ العلمانية، لو يَعلمون، فيها شفاءٌ لكثير من أمراض المجتمع المصري وهي كثيرة، ومنها التفرقةُ الدينيةُ التي يمارسها البعضُ من وراء ستار الدين؛ وتهميشُ المرأة والحيلولةُ بينها وبين تولّي وظائفَ إشرافيةٍ إلاّ حسب توجّهات صاحب القرار والأهمُّ من هذا وذاك أنّ العلمانية تَقْطع الطريقَ على التدخّل الخارجي الذي تمارسه قوى النظام العالمي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية باسم «الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات،» في حين أنها تسعى في الواقع إلى تفتيت الأمة المصرية على أساسٍ دينيّ بمقتضى «إثارة الفوضى الخلاّقة،» ومن دون أن يَعْلمَ أولئك المتشددون الدينيون أنّهم يمدّون للقوى الخارجية الحبلَ الذي يشنقوننا به!

القاهرة

د. عاصم الدسوقي

أستاذ التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة حلوان